

الموصى لم تَلَزَمَهُ ، وإن كان قد أوصى إليه وهو غائبٌ ثم مات الموصى فليس ينبغي للموصى إليه أن يَرُدَّ الوصية ، وقد مات الموصى ، وصارت حقاً من حَقِّق الله (ع ج) .

(١٣١٦) وعنه (ع) أنه قال : مَنْ أوصى بثلثٍ مالهٍ لعبده فإنه يُقَوِّمُ ، فإن كان الثلثُ أقلَّ من قيمة العبد بقدر ربع القيمة ، استُسْعِيَ العبدُ في الباقي . وإن كان الثلثُ أكثرَ من قيمته أُعْتِقَ العبدُ ودُفِعَ إليه الفضل ، وإن لم يَعتَقْ بالقيمة من الثلث إلا دون السُّدُسِ ، لم تكن له وصية .

(١٣١٧) وعن علي (ع) أنه سُئِلَ عن وصية المكاتب والوصية له ، فقال : يجوز منها بقدر ما عَتَقَ^(١) منه . وهذا قولٌ مُجْمَلٌ وقد فسرناه في (باب المكاتبين) وإن المراد به مَنْ لم يشترط عليه أنه إن عَجَزَ رُدَّ في الرقِّ رقيقاً . فأما من اشترط ذلك عليه فسبيله سبيلُ المملوك في ذلك حتى يُوَدِّعَ آخرَ نجومِهِ ، فقد ذكرنا في المسألة التي قبلَ هذه المسألة حالَ الوصية للمملوك .

(١٣١٨) وعن علي (ع) وأبي جعفر وأبي عبد الله (ص) أنهم قالوا : لا وصية لمَمْلُوكٍ .

(١٣١٩) وعن جعفر بن محمد (ع) أنه قال : إذا أوصى الرجلُ ، يعني بما يُجَاوِزُ الثُّلُثَ . فأجازَ له الورثةُ ذلك في حياته ثم بَدَأَ لهم بعد الموت ، قال : ليس لهم أن يرجعوا .

(١٣٢٠) وعنه (ع) أنه قال : إن أُمَامَةَ بنتَ أبي العاصِ بن الربيع ،

(١) س - مَتَّق .